مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: أنس الدين الحناوي، د. إبراهيم العدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/565
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف
"دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

أنس الدين الحناوي *

د. إبراهيم العدي **

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف التقليدية الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك من خلال تحديد أثر الضرائب المؤجلة على كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها إحدى عشر مصرفاً من عام 2012 وحتى عام 2019. تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للمصارف المدرجة على برنامج اكسل واجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة وثم تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وبرنامج AMOS ver23 وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير للضرائب المؤجلة في كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي هناك تأثير إيجابي للضرائب المؤجلة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المؤجلة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

** الأستاذ المشرف/ قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

The Impact of deferred taxes on the profitability of banks
"An applied study on traditional banks listed on the Damascus market"

Anas Al-Deen Al-Henawi*
Dr. Ibrahim Al-Adi**

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of deferred taxes on the profitability of the traditional Syrian private banks listed on the Damascus Stock Exchange, by determining the effect of deferred taxes on both the rate of return on assets and the rate of return on property rights. To achieve this goal, the researcher conducted a procedure. An applied study on the eleven traditional private banks listed on the Damascus Stock Exchange from 2012 until 2019. The financial statements of the banks listed on the Excel program were unpacked and entered, and many appropriate equations were made for the study indicators, and then these indicators were converted into a program Statistical analysis (SPSS) and AMOS ver23 program. The study reached a set of results, the most important of which is that there is a positive effect of the deferred taxes on both the rate of return on assets and the rate of return on equity, and therefore there is a positive effect of the deferred taxes on the profitability of private banks. Listed on the Damascus Stock Exchange.

Key words: Deferred tax, Rate of return on assets, Rate of return on equity.

*Postgraduate student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University.
**Supervisor Professor– Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University.

أولاً: الإطار العام للبحث General Framework of Research

المقدمة Introduction:

تعتبر القوائم المالية وسيلة لإيصال المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يتمكن المستثمرين من المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة، ومن ثم فإن الأساليب المحاسبية التي استخدمت في إعداد تلك القوائم سوف تؤثر بدرجة كبيرة على المعلومات الواردة بتلك القوائم وبالتالي التأثير على قرارات المستخدمين لها. حيُث إن الإجراءات المحاسبية التي تلجأ لها الإدارة في بعض الأحيان سعياً وراء تحسينات في ربحيتها بالاستفادة من مرونة المعايير الدولية في مجالات القياس والإفصاح، قد تؤثر سلباً على جودة الأرقام التي تظهرها تلك القوائم، ومن ثم على مصداقية النسب المالية المستخدمة.

1-1: مشكلة البحث Research Problem:

تمثلت مشكلة البحث في التباين بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي بسبب عدم التوافق والتطابق بين الفكر المحاسبي والقوانين الضريبية. حيثُ يرجع هذا الاختلاف إلى أن الربح المحاسبي يتم قياسه وتحديده في ضوء مجموعة معايير المحاسبة الدولية أما الربح الضريبي فإنه يتحدد طبقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003 بالإضافة إلى قانون المصارف رقم (28) لعام 2001.

وتقوم المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقيق الربح الضريبي حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12(ضرائب الدخل). حيثُ يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى خطط الضريبة المستقبلية. وكذلك تعترف المصارف بالالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المتوفرة للبيع.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في استغلال إدارات المصارف لمرونة معيار المحاسبة الدولي رقم 12 فيما يتعلق بتقديرات الإدارة للاعتراف بالضرائب المؤجلة للتأثير في ربحيتها. **وبالتالي يمكن للباحث صياغة المشكلة البحثية من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:**

ما أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف الخاصة؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر الضرائب المؤجلة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة؟
- ما أثر الضرائب المؤجلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة؟

1-2: الدراسات السابقة Literature Review:

تمثل الدراسات السابقة مجموعة من الأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث وما توصل إليه المفكرون والباحثون في هذا المجال من نتائج وتوصيات.

وسيتم تناول الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الإنكليزية:

الدراسات باللغة العربية:

1. **دراسة[1] فاعور (2018) بعنوان:" أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الزمنية من عام 2010 إلى عام2017. تم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية حيث شمل نموذج الدراسة متغير

[1]فاعور، مؤمنة، (2018)، " أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)" مجلة جامعة حماة، المجلد(1)، العدد(5).

مستقل وهي نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف. وصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية.

2. دراسة[2](العدي،2016) بعنوان:" أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية"

هدف البحث إلى دراسة أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية من خلال دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية حيث تم اختيار عينة من الشركات المساهمة في سورية وعددها 20 شركة من مجموع الشركات المساهمة السورية التي تبلغ 52 شركة، وتم اختبار الفروض باستخدام برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المنشأة تقوم باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة بهدف الوصول إلى المعلومات الملائمة لمستخدمي البيانات المالية، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الحد من الحرية المتاحة للمديرين في استخدام الأحكام في اختيار طرق التقرير والتقييم أو الإفصاح عن المعلومات وضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

3. دراسة (عبد الله، 2012)[3] بعنوان: " أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح"

هدف البحث إلى دارسة أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح في سورية من خلال دارسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية حيث تم اختيار عينة من 20 شركة مساهمة من الشركات المساهمة في سورية، وقد توصلت الدارسة إلى أن إدارة المنشأة تقوم باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة بهدف الوصول إلى الأرباح المستهدفة، كما توصلت الدارسة إلى ضرورة الحد من الحرية المتاحة

[2]العدي ، إبراهيم،(2016)،" أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية– دراسة ميدانية على الشركات المساهمة في سورية"، مجلة جامعة البعث، مجلد(38)، العدد(17)، ص ص 69–90.

3 عبد الله، حسين، (2012)،" **أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 34، العدد1.

للمديرين في استخدام الأحكام في اختيار طرق التقرير والتقييم أو الإفصاح عن المعلومات وزيادة شفافية التقرير المالي، والإفصاح عن السياسات الخاصة بالإدارة والتي لها تأثير مباشر على قيمة البنود المقرر عنها في القوائم المالية.

الدراسات باللغة الإنكليزية:

1. دراسة (Skinner, 2006)[4] بعنوان:

" The Role of Deferred Tax Accounting in the Japanese Banking Crisis"

"دور المحاسبة الضريبية المؤجلة في أزمة البنوك اليابانية"

تقدم هذه الورقة دليلاً على الدور الذي لعبته المحاسبة عن الضرائب المؤجلة في الأزمة المالية الأخيرة بين البنوك اليابانية الكبرى، والذي تجلى في انهيار بنك ريسونا في عام 2003. وعند اعتماد محاسبة الضرائب المؤجلة في السنة المالية 1998، أفادت البنوك اليابانية الكبرى عن صافي أصول ضريبية مؤجلة(DTAs) تبلغ 6.6 تريليون ين (حوالي 55 مليار دولار)، أو حوالي 29% من حقوق الملكية. وبدون هذه الأصول لكانت هذه البنوك معسرة. تدعم الأدلة الاستنتاج القائل بأن الحكومة اليابانية والهيئات التنظيمية للبنوك استخدمت محاسبة الضرائب المؤجلة كجزء من استراتيجية (regulatory forbearance)، وأن مديري البنوك استخدموا الأصول الضريبية المؤجلة لتكملة رأس المال التنظيمي لبنوكهم.

2. دراسة (Luqman et al., 2012)[5] بعنوان:

"An Association Between Income Smoothing, Income Tax and profitability Rations in Karachi Stock Exchange"

4 Skinner,D. J.,(2006)," **The Role of Deferred Tax Accounting in the Japanese Banking Crisis**", Journal of Accounting and Economics,46(2-3),pp218-239.

5 Luqman, R. and Shahzad, F. 2012. **"An Association Between Income Smoothing, Income Tax and profitability Rations in Karachi Stock Exchange (An Empirical Investigation)**", Interdisciplinary Journal of Contemporary In Business(IJCRB, Vol.3, No.9,pp.986-990).

" **الارتباط بين تمهيد الدخل والدخل الضريبي ونسب الربحية في بورصة كراتشي**"

كان الهدف الرئيسي للبحث هو دراسة العلاقة التي تربط بين تمهيد الدخل والدخل الضريبي ومعدل الربحية (العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية(ROE).

لقد تم البحث باستخدام المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق كراتشي من خلال المقارنة بين الشركات المُمهدة للدخل والشركات غير المُمهدة للدخل في الأعوام بين 2001 و2007 لعينة من 86 شركة. وتوصل البحث لوجود علاقة تجمع بين تمهيد الدخل والدخل الضريبي، حيث أن الدخل الضريبي للشركات المُمهدة أقل منها في الشركات غير المُمهدة، وهناك علاقة ذات دلالة بين نسبة الربحية وتمهيد الدخل.

3. دراسة (Wang et al, 2016)[6] بعنوان:

"**Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators”**

"**بنود الضريبة المؤجلة كمؤشرات لإدارة الأرباح**"

قامت هذه الدراسة باستكشاف مؤشر بديل لإدارة الأرباح يسهل على المستثمرين تطبيقه، حيثُ قامت الدراسة بتطوير المقياس باستخدام بنود الضريبية المؤجلة ومقارنته بمقاييس إدارة الأرباح التقليدية. حيثُ استخدمت الدراسة بيانات تخص الشركات الصينية على مدار الفترة من 2009–2015 لإيجاد مؤشر البنود الضريبية المؤجلة وهو عبارة عن ناتج طرح الأصول الضريبية المؤجلة من الالتزامات الضريبية المؤجلة مقسوماً على إجمالي الأصول، حيثُ تعتمد عناصر الضرائب المؤجلة في الصين على بعض المكونات الأساسية مثل الفروق الضريبية المؤقتة المتعلقة بالإهلاك وخسائر الاضمحلال والخسائر المرحلة للأمام على مدار خمس سنوات. حيثُ تبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة الأصول طويلة الأجل ضمن هيكل الأصول وبين ارتفاع مؤشر البنود

[6] Wang, Ying; Butterfield, Scott; Campbell, Michael,(2016),” **Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators**”, International Management Review, Vol. 12 No. 2.

الضريبية المؤجلة، ويرجع ذلك إلى الفرق المؤقت المتعلق بحساب الإهلاك. أما خسائر الاضمحلال والخسائر المرحلة فترتبطان عكسياً مع مؤشر البنود الضريبية المؤجلة، حيثُ تزيد خسارة الاضمحلال الأصول الضريبية المؤجلة بسبب الفروق الضريبية الدفترية. وتعتبر خسارة العام السابق قابلة للخصم الضريبي إذا كانت هناك أرباح مستقبلية لتعويضها، لذا فإن الخسارة تزيد أيضاً الأصول الضريبية المؤجلة، وبالتالي يؤدي انخفاض خسائر الاضمحلال والخسائر المرحلة إلى انخفاض عناصر الضريبية المؤجلة (الالتزام الضريبي المؤجلة – أصل الضريبية المؤجلة) / إجمالي الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤشر البديل لإدارة الأرباح يرتبط ارتباطاً سلبياً كبيراً مع مقايس إدارة الأرباح التقليدية، وهو أسهل في التطبيق، ويركز على بنود الضريبة المؤجلة.

4. دراسة (Purnamasari,2019)[7] بعنوان:

How The Effect Of Deferred Tax Expenses And Tax Planning On Earning Management?"

" كيفية تأثير النفقات الضريبية المؤجلة والتخطيط الضريبي على إدارة الأرباح؟"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التخطيط الضريبي ومصروف الضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة 2014–2017. تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الشركات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وبناءً على النتائج خلصت الدراسة إلى أن 1) إن التخطيط الضريبي له تأثير إيجابي وليس كبير على إدارة الأرباح. 2) إن مصروف الضريبة المؤجلة له تأثير إيجابي وليس كبير على احتمال قيام الشركات بإدارة الأرباح. 3) وجدت الدراسة أيضاً أن إدارة الأرباح قد حدثت

[7] Dyah Purnamasari,(2019)," **How The Effect Of Deferred Tax Expenses And Tax Planning On Earning Management?",** International Journal of Scientific& Technology research, volume 8, issue 02.

بهدف تجنب الإبلاغ عن خسائر الشركات المدرجة في البوصة خلال الفترة 2014-2017.

5. دراسة (Soliman et al.,2020)[8] بعنوان:

"An investigation of the value relevance of deferred tax: the mediating effect of earning management"

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الضرائب المؤجلة على قرارات المستثمرين، وقد ركزت الدراسة على الشركات المدرجة في البورصة المصرية لمدة ست سنوات (2013-2018) لعينة من 107 شركة و642 ملاحظة مكتملة، وقد توصلت الدراسة إلى:

- تستخدم الإدارة الضرائب المؤجلة للتلاعب بالأرباح، حيثُ إن الزيادة في مبالغ الضرائب المؤجلة تزيد من ممارسات إدارة الأرباح.
- لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين.
- تؤثر الضرائب المؤجلة على قرارات المستثمرين.
- لا توجد أهمية للضرائب المؤجلة من خلال إدارة الأرباح كمتغير وسيط؛ لأن المستثمرين غير مهتمين بممارسات إدارة الأرباح لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها تناولت متغيرات الدراسة دون الربط بينهما أي دون التطرق إلى مفهوم الضرائب المؤجلة كمتغير مستقل وأثرها في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

[8] Soliman, W.s., Ali,K.M.,(2020), "**An investigation of the value relevance of deferred tax: the mediating effect of earning management**", Investment Management and Financial Innovations, Volume 17, Issue 1, 2020

3-1: أهمية البحث Research Importance :

يستمد البحث أهميته من خلال:

الأهمية العلمية:

تمثل الدراسة إضافة حقيقية من خلال المساهمة في الإطار النظري لمفهوم الضرائب المؤجلة، بالإضافة إلى ندرة الدراسات السابقة فيما يتعلق بمحاولة الربط بين الضرائب المؤجلة وربحية المصارف.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في معرفة أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، فالمستثمرين يهتمون بالتحقق من النتائج التي حققتها الشركة للحصول على نصيبهم من الأرباح.

4-1: أهداف البحث Research Objectives:

الهدف الرئيسي للبحث هو معرفة أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف الخاصة (التقليدية) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ويتفرع من هذا الهدف هدفين فرعيين وهم:

1. بيان أثر الضرائب المؤجلة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأورق المالية.
2. بيان أثر الضرائب المؤجلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأورق المالية.

6-1: فرضيات البحث Research Hypotheses:

في إطار مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، ارتكز البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المؤجلة في معدل ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتضمنت هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين على الشكل التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المؤجلة في معدل العائد على الأصول في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المؤجلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-7: منهج البحث: Research Methodology

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال القيام بدراسة نظرية حول متغيرات الدراسة، ومن ثم إجراء الدراسة التطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بهدف اختبار فروض البحث والوصول إلى نتائج تطبيقية وتفسيرها، وذلك من خلال مجموعة النقاط الآتية:

1. الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
2. بناء الإطار النظري حول متغيرات البحث.
3. تحديد مشكلة البحث، والمتمثلة بأثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
4. تحديد فروض البحث التي تمثل حلولاً مقترحة للمشكلة.
5. تحديد البيانات المطلوبة لاختبار فروض البحث، والمتمثلة بالمعلومات المنشورة في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
6. جمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية، وذلك للسنوات من عام 2012 وحتى عام 2019.
7. اختبار فروض البحث.
8. وضع النتائج والتوصيات.

1-8: مجتمع البحث وعينته Society and Sample Research:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المصارف الخاصة(التقليدية) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها (11) مصرفاً تتوافر بياناتها المالية خلال فترة تسعة أعوام الممتدة من عام 2012 لعام 2019.

ثانياً: الضرائب المؤجلة

2-1: مفهوم الضرائب المؤجلة:

تنشأ الضريبة المؤجلة نتيجة اختلاف متطلبات التشريع الضريبي من ناحية ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من ناحية أخرى، ونتيجة لهذا الاختلاف ينشأ فرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، حيثُ يتحدد الربح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ويشكل صافي الربح المتعلق بفترة مالية معينة قبل خصم مصروف ضريبة الدخل، بينما يشكل الربح الضريبي صافي وعاء الضريبة الذي يتعلق بفترة مالية معينة وفقاً لمتطلبات التشريع الضريبي.

وهذه المقابلة ينتج عنها إما فروق ضريبية دائمة أو فروق مؤقتة ينتج عنها ضريبة مؤجلة، حيثُ يجب تحميل قائمة الدخل بمصروف ضريبة الدخل في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالمصروف أو الإيراد بصرف النظر عن توقيت سداد أو استرداد تلك الضرائب وذلك طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات[9].

ويمكن تعريف الضريبة المؤجلة حسب كل من (Chludek,2011)[10] و(Wong, 2006)[11] على أنها التأثيرات الضريبية المستقبلية لمجموعة من العناصر التي تم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي.

[9] Jagwani, B., (2008)," Accounting for Deferred Taxes (AS 22): Has the Dust Finally Settled in India? Working Paper, Faculty-Finance, The Icfai National College, Kanpur-India.p5.

[10] Chludek, Astrid K.,(2011)," The Impact of Deferred Taxes on Firm Value- Three Empirical Studies on the Cash Flow and Value Relevance of Deferred Taxes and Related

وقد عرفها (عبد اللطيف، 2015)[12] بأنها: ذلك الجزء من ضريبة الدخل المستحقة والمؤجلة سدادها لفترات لاحقة، وكذلك الجزء من الضريبة المسددة والمؤجل استحقاقها لفترات لاحقة، ويُطلق على ذلك الجزء من الضريبة المؤجلة والمتمثل في الجزء من ضريبة الدخل المستحقة والمؤجل سدادها لفترات لاحقة مصطلح **الالتزام الضريبي المؤجل،** أما ذلك الجزء من الضريبة المؤجلة والمتمثل في الجزء من ضريبة الدخل المسددة خلال الفترة والمؤجل استحقاقها لفترات لاحقة مصطلح **الأصل الضريبي المؤجل.**

ويتضح للباحث من التعريفات السابقة ما يلي:

1. تتعلق الضريبة المؤجلة بالاختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، والتي يُطلق عليها الاختلافات المؤقتة.
2. تتعلق الضريبة المؤجلة بالتأثرات الضريبية المستقبلية لمجموعة من العناصر التي تم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، وليس الماضية.
3. تُمثل الأصول الضريبة المؤجلة قيمة الضرائب التي يستحق استردادها (خصمها) في الفترات المستقبلية.
4. تُمثل الالتزامات الضريبية المؤجلة قيمة الضرائب التي يستحق سدادها في الفترات المستقبلية.

Disclosures", Cologne Graduate School in Management, Economics and Social Sciences University of Cologne, p 18.

[11] Wong, Norman,(2006), "**Accounting for deferred taxes under NZ IAS 12**", University of Auckland Business Review, Vol. 8, No. 1, pp. 55-59,p56.

[12] عبد اللطيف، عارف محمد،(2015)،" **العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليهما**"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الإستثمار والتنمية– الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب– مصر.

وبناءً على ما سبق يمكن أن تنقسم الفروق الضريبية إلى نوعين هما الفروق الضريبية الدائمة والفروق الضريبية الموقتة[13]، حيث أن الفروق الضريبية الدائمة هي تلك الفروق الناتجة عن الاختلاف فيما بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في الفترة المحاسبية الحالية وليس لها أي انعكاسات أو تأثيرات في الفترات المحاسبية المقبلة، أما الفروق الضريبية الموقتة فهي تلك الفروق الناتجة عن الاختلاف فيما بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، وتأثيرها لا يقتصر على الفترة المالية الحالية التي حدثت فيها، لكنه يمتد وينعكس على الفترات المقبلة، مما يؤدي إلى ضرورة الاعتراف بها كأصول أو التزامات ضريبية مؤجلة.

وتنقسم الفروق الضريبية المؤقتة حسب المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل) إلى فروق مؤقتة خاضعة للضريبة وفروق مؤقتة قابلة للخصم، وذلك كالآتي:

فروق مؤقتة خاضعة للضريبية Taxable temporary differences

هي فروق مؤقتة سوف ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المسجل للأصل أو الالتزام. وحسب (Hanlon,2005)[14] إن المبالغ الخاضعة للضريبة تخلق أو تزيد الالتزامات الضريبية المؤجلة وتتطلب الاعتراف بمصروف الضريبة المؤجلة (Deferred tax expense).

[13] Huang, Der-Fen; Wang, Chao-Lan,(2013),"**Book-tax differences and earnings quality for the banking industry: evidence from Taiwan**", Pacific Accounting Review, Vol. 25 No. 2,, pp. 145-164,p148.

[14] Hanlon, Michelle,(2005)," **The Persistence and Pricing of Earnings, Accruals and Cash Flows When Firms Have Large Book-Tax Differences**", The Accounting Review. v. 80, n. 1, p. 137-166,p141.

فروق مؤقتة قابلة للاقتطاع Deductible temporary differences

هي فروق مؤقتة سوف ينشأ عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام. وحسب(Hanlon,2005)[15] إن المبالغ المستقبلية القابلة للخصم تخلق أو تزيد الأصول الضريبية المؤجلة وتتطلب الاعتراف بمنفعة الضريبة المؤجلة (Deferred tax benefit).

2-2: أنوع الضريبة المؤجلة:

تنقسم الضرائب المؤجلة إلى نوعين هما:

الأصول الضريبية المؤجلة Deferred Tax Assets

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) الأصول الضريبية المؤجلة (DTA) بأنها مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها في فترات لاحقة وتتعلق بما يلي:

- الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع.
- ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة للفترات القادمة. فقد نصت المادة /12/ من قانون ضريبة الدخل لعام 2003 على أنه (إذا وقع عجز في إحدى السنين يمكن اعتباره عبئاً على السنة التالية وتنزيله من الربح المحقق خلال هذه السنة وإذا لم يكفي هذا الربح لتغطية العجز بكامله يطرح الباقي من الأرباح التي تتحقق خلال السنة الثانية التي تلي سنة وقوع العجز وإذا بقي شيء أيضا يمكن نقله إلى السنة الثالثة وهكذا دواليك حتى السنة الخامسة التي تلي سنة وقوع العجز).
- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للفترات القادمة.

وتنشأ الأصول الضريبية المؤجلة عندما تكون القيمة المسجلة للأصل أقل من أساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة المسجلة للالتزام أكبر من أساسه الضريبي.

[15] Hanlon, Michelle,(2005)," **The Persistence and Pricing of Earnings, Accruals and Cash Flows When Firms Have Large Book-Tax Differences**", The Accounting Review. v. 80, n. 1, p. 137-166,p141.

التزامات ضريبية مؤجلة Deferred Tax Liabilities

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) الالتزامات الضريبية المؤجلة (DTL)هي مبالغ ضرائب الدخل واجبة السداد في الفترات المستقبلية والمتعلقة بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبية. وتنشأ عندما تكون القيمة المسجلة للأصل أكبر من أساسه الضريبي أو عندما تكون القيمة المسجلة للالتزام أقل من أساسه الضريبي.

ثالثاً: ربحية المصارف الخاصة السورية

3-1: مفهوم الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمنشأة، ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والإيرادات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، علماً أن المقصود بالاستثمار هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية[16].

هذا وتعمل المصارف على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما[17]:

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

[16]أبو زعيتر، باسل رجب، (2006)،" **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، ص 73.

[17]حزوري، حسن،" **العوامل المؤثرة في ربحية المصارف- دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية** "، مجلة جامعة الفرات، المجلد (10)، العدد (40)، ص 77.

ب- قرار التمويل: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكين وديون بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

3-2: الفرق بين مفهومي الربح والربحية:

في بعض الأحيان يتم استخدام مصطلحي الربح (Profit) والربحية (Profitability) بشكل مترادف، ولكن في الحقيقية هناك فرق بين المصطلحين؛ فالربح هو مفهوم مُطلق بينما الربحية مفهوم نسبي. ومع ذلك، إن هذين المصطلحين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما. حيثُ يشير الربح إلى إجمالي الدخل الذي تُحققه المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، بينما تشير الربحية إلى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، ولكن لا يمكن الجزم بشكل نهائي بمجرد الحصول على ربح معين على كفاءة المنشأة، وعلى العكس يمكن أن تكون المنشأة كفؤة على الرّغم من عدم تحقيقها للأرباح المطلوبة[18].

ولذلك نجد أن الربحية تعد هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات، وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشراً يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، لذا نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر[19].

3-3: معايير قياس الربحية لدى المصارف:

---

[18] Trivedi, Shilpa, (2010)," **An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat**", thesis PhD, Saurashtra University.p 236.

[19] الساعد، علاء عبد الحسين صالح، (2015)،" ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها- دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، عدد1، ص 360.

تساعد مقاييس الربحية في معرفة وقياس قدرة المصارف على تحقيق صافي العائد النهائي على الأموال المستثمرة، حيثُ تتاح أمام المستثمرين للوصول إلى غايتهم من تحليل الربحية مجموعة من المؤشرات المالية المهمة والتي يمكن عرض أبرزها على الشكل الآتي:

أ- معدل العائد على الأصول(Return on Assets)

يعد معدل العائد على الأصول(ROA) من أكثر المعايير المعترف بها لقياس أداء المنشآت ويسمى كذلك معدل العائد على الاستثمار. فهو نسبة توضح مقدار مساهمة الأصول في تحقيق صافي ربح بعد الضريبة. أي يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من موجوداتها[20]. وكلما ارتفع معدل العائد على الأصول كان مؤشراً جيداً لكفاءة الأداء المالي في المصارف[21].

ب- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه المُلاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر، حيثُ يعكس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أي المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية)، لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، ويأخذ هذا المقياس بيعين الاعتبار أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية وعند عدم وجود ديون (التزامات سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل) فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.[22]

3-4: المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف:

---

[20] Monea, Mirela,(2011)," **Analysis of Incomes, Expenses and Profitability in Banks**", Annals of the University of Petroşani, Economics, 11(4), 2011, 199-206, 203.

[21] الزبيدي، حمزة؛ الموسوي سعدي، (2015)،" **نظرية الالتقاط المالية وأثرها في تحسين مؤشرات الربحية في المصارف التجارية**"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد (43).ص 46.

[22]أبو زعيتر، باسل رجب، (2006)،" **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، ص 76.

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أ- العوامل الخارجية (External Factors)

1- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما اذادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

2- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.

3- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية.

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.

5- المنافسة.

ب- العوامل الداخلية (Internal Factors)

1. هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

2. **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، إذ إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر

الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعدُ من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

3. **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية وأرباح (أو خسائر) القروض.**
4. **عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه.**
5. **حجم المصرف وإدارته.**
6. **السيولة.**

رابعاً: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من الدراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في قياس متغيرات الدراسة، وشرحاً لأساليب التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات، ومن ثم اختبار لفرضيات الدراسة، مع بيان أهم النتائج التي تم التوصل لها، وذلك في ضوء المنهجية والأدوات المتطرق لها سابقاً في الإطار العام للدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للمصارف المدرجة على برنامج اكسل واجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة وثم تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences) وبرنامج AMOS ver23، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
2) اجراء الحسابات الرياضية للحصول على مؤشرات الدراسة.
3) دراسة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل حسب نموذج الدراسة.
4) اختبار التباين في الفروق تبعاً للمصارف.

اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

للتحقق من التوزيع الطبعي للبيانات:

لأغـراض التحقـق مـن موضـوعية نتـائج الدراسـة فقـد تـم اجـراء اختبـار **(One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)** وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الاحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة ويشترط هذا الاختيار توفر التوزيع الطبيعي في البينات.

وبالنظر إلى الجدول يتبين ان المتغيرات تخضع للتوزع الطبيعي حيث أكبر من 0.05

الجدول (1) التوزع الطبيعي للمتغيرات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	معدل العائد على الأصول (ROA)	صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)		
88	88	88	N	
0.13	0.03	0.01	Mean	Normal Parameters[a,b]
0.31	0.08	0.01	Std. Deviation	
0.114	0.235	0.255	Absolute	Most Extreme Differences
0.114	0.235	0.243	Positive	
-0.113	-0.142	-0.255	Negative	
0.334	0.235	0.255	Test Statistic	
.117[c]	.084[c]	.060[c]	Asymp. Sig. (2-tailed)	

1- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)

بين اختبار Durbin-watson لفحص البواقي في معادلة الانحدار أن العلاقة الذاتية للبواقي قليلة، وتم أخذ المتغيرات المستقلة والثانوية باستقلالية عن بعضها ,وبالتالي يتوقع أن يختلف تأثيرها على المتغير التابع حيث بلغت قيمة الاختبار 1.69 وهي تقع ضمن المجال (1.5–2.5) وبالتالي استقلالية البواقي جيدة عند مستوى معنوية 0.05. واختبار VIF أقل من 10 و TOLRANCEأصغر من 1.

Collinearity Statistics	
VIF	Tolerance
1.6	0.593
1.02	0.999
1.68	0.592

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الضرائب المؤجلة Deferred Taxes

قياساً على دراسة كلاً من (Soliman et al., 2020)، (Wang et al., 2016)، (Skinner, 2005) سوف يتم حساب صافي الأصول الضريبية المؤجلة، والتي يرمز لها بالرمز (NDTA) كمؤشر للضرائب المؤجلة، وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$NDTA_{it} = (DTA_{it} - DTL_{it}) / A_{i(t-1)}$$

حيثُ أن:

$NDTA_{IT}$: تشير إلى صافي الأصول الضريبية المؤجلة للشركة(i) في السنة(t).

DTA_{IT}: تشير إلى الأصول الضريبية المؤجلة للشركة (i) في السنة (t).

DTL_{IT}: تشير إلى الالتزامات الضريبية المؤجلة للشركة (i) في السنة (t).

$A_{I(T-1)}$: تشير إلى إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة(t-1).

المتغير التابع: ويتمثل بربحية المصارف الخاصة سيتم استنباط دلالته من خلال:

معدل العائد على الأصول. ويتم قياسه كما يلي:

معدل العائد على الأصول= صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول

متوسط إجمالي الأصول= (إجمالي الأصول في بداية الفترة+ إجمالي الأصول في نهاية الفترة) /2

معدل العائد على حقوق الملكية. ويتم قياسه كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي حقوق الملكية

متوسط إجمالي حقوق الملكية= (إجمالي حقوق الملكية في بداية الفترة+ إجمالي حقوق الملكية في نهاية الفترة) /2

وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لاحتساب معدل العائد الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصارف.

عينة الدراسة من المصارف:

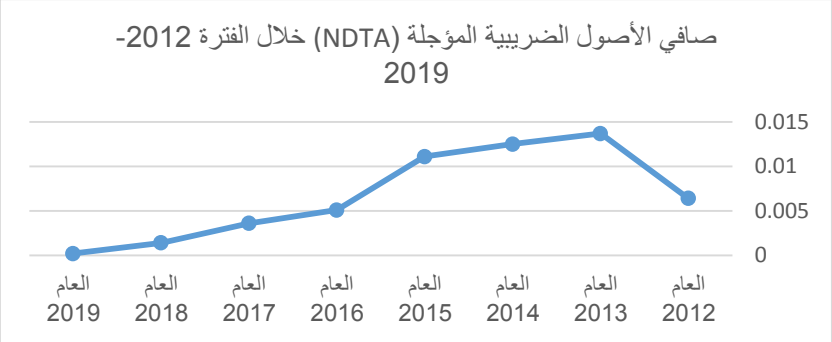
رقم البنك	اسم البنك	رقم البنك	اسم البنك	رقم البنك	اسم البنك

1	بنك قطر الوطني	5	بنك الشرق	9	بنك سورية والخليج
2	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	6	بنك بيبلوس	10	البنك العربي
3	بنك بيمو السعودي الفرنسي	7	بنك فرنسبنك	11	بنك سورية والمهجر
4	بنك الأردن	8	بنك عودة		

الجدول (2) متوسط الاحصاءات الوصفية (صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA) خلال فترة الدراسة

العام	صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)			
	Mean	Maximum	Minimum	Standard Deviation
2012	0.0064	0.0173	-0.0008	0.0060
2013	0.0137	0.0546	-0.0005	0.0176
2014	0.0125	0.0515	0.0000	0.0156
2015	0.0111	0.0539	0.0000	0.0160
2016	0.0051	0.0208	0.0000	0.0069
2017	0.0036	0.0165	-0.0001	0.0057
2018	0.0014	0.0117	-0.0002	0.0035
2019	0.0002	0.0011	0.0000	0.0004
Total	0.0067	0.0546	-0.0008	0.0114

يبين الجدول صافي الاصول الضريبية المؤجلة NDTA خلال سنوات الدراسة حيث نجد أن المتوسط الأعلى كان في عام 2014 حيث بلغ (0.013) وأدنى قيمة لصافي الاصول الضريبية كانت في عام 2019 (0.0002) ومن حيث اعلى قيمة وصل اليها كانت في عام 2013 و الادنى في عام 2019

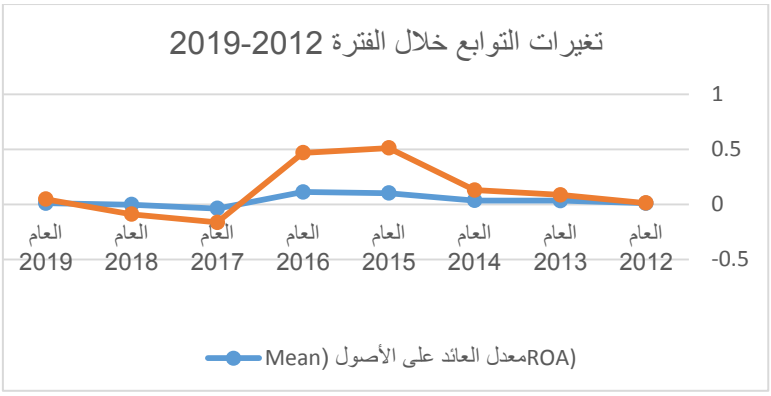


الجدول (3) متوسط الاحصاءات الوصفية (ROA,ROE) خلال فترة الدراسة

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)				معدل العائد على الأصول (ROA)				العام
Minimum	Maximum	Standard Deviation	Mean	Minimum	Maximum	Standard Deviation	Mean	
-0.1295	0.1610	0.0785	0.0120	-0.0207	0.1197	0.0373P	0.0104	2012
-0.1828	0.3801	0.1557	0.0854	-0.0151	0.2906	0.0864	0.0337	2013
-0.4960	0.4111	0.2646	0.1300	-0.0246	0.1996	0.0609	0.0345	2014
0.0024	0.7722	0.1972	0.5115	0.0003	0.3409	0.0909	0.1020	2015
0.2498	0.6383	0.1042	0.4684	0.0087	0.3143	0.0869	0.1119	2016
-0.7872	0.1300	0.2546	-0.1635	-0.1197	0.0163	0.0445	-0.0372	2017
-1.1374	0.1334	0.3547	-0.0905	-0.0284	0.0177	0.0142	-0.0020	2018
-0.1565	0.2671	0.1017	0.0469	-0.0104	0.0367	0.0126	0.0102	2019
-1.1374	0.7722	0.3052	0.1250	-0.1197	0.3409	0.0764	0.0329	Total

يبين الجدول معدل العائد على الأصول (ROA) خلال سنوات الدراسة حيث نجد أن المتوسط الأعلى كان في عام 2016 حيث بلغ (0.1119) وأدنى قيمة لمعدل العائد على الأصول (ROA) كانت في عام 2019 (0.010) ومن حيث اعلى قيمة وصل اليها كانت في عام 2013 والادنى في عام 2019

يبين الجدول معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال سنوات الدراسة حيث نجد أن المتوسط الأعلى كان في عام 2016 حيث بلغ (0.468) وأدنى قيمة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كانت في عام 2019 (0.101) ومن حيث اعلى قيمة وصل اليها كانت في عام 2013 والادنى في عام 2018



فرضيات البحث Research Hypotheses :

في إطار مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، ارتكز البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المؤجلة في معدل ربحية المصرف.

وتضمنت هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين على الشكل التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب الضريبية المؤجلة في معدل العائد على الأصول في المصرف.

تم تطبيق الانحدار الخطي للمتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) على التابع (معدل العائد على الأصول)

الجدول (4) الدالات الاحصائية لعلاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) على معدل العائد على الأصول

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.002[b]	3.389	0.004	0.054	0.2326	1
a. Predictors: (Constant), صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)					
b. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول (ROA)					

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته % 23.2 ولدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 5.4 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير 5.4% على المتغير التابع/ معدل العائد على الأصول مما يعني أن المتغير المستقل (التفسيري– لصافي الأصول الضريبية المؤجلة) استطاع أن يفسر 5.4% من التغيرات الحاصلة في التابع (معدل العائد على الأصول) (Y) والباقي يعزى الى عوامل أخرى. كما يظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F=3.38 ومعنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.002)

وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية sig=0.05. مما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل دال.

الجدول (5) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) والتابع (معدل العائد على الأصول)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.005	2.886		0.009	0.027	(Constant)	1
0.042	3.179	0.232	0.713	0.841	صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)	
a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول(ROA)						

من خلال الجدول السابق نجد أن بعد المتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية sig<0.05 حيث قيمتها sig=0.000. ونقبل الفرض البديل (يوجد دلالة معنوية لتأثير الضرائب المؤجلة على معدل العائد على الأصول عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α)

وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

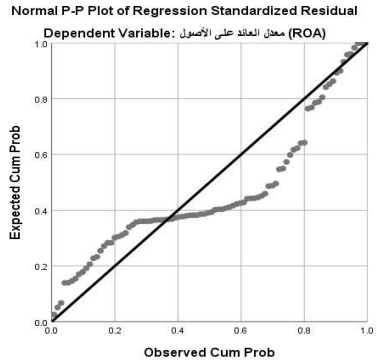
صافي الأصول الضريبية المؤجلة (0.84)+0.02= (معدل العائد على الأصول)

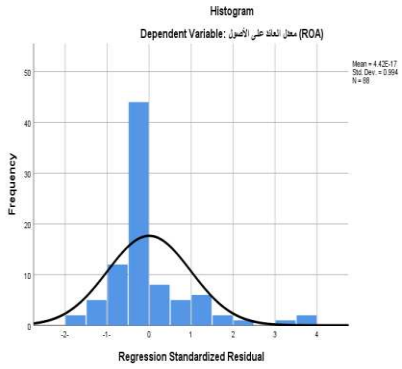
تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.84 وهو أثر ايجابي على (معدل العائد على الأصول).

وفيما يلي جدول دالات البواقي:

Residuals Statistics[a]					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
88	0.010	0.033	0.073	0.027	Predicted Value
88	1.000	0.000	4.181	-0.657	Std. Predicted Value
88	0.005	0.010	0.035	0.008	Standard Error of Predicted Value
88	0.011	0.033	0.095	0.026	Adjusted

					Predicted Value
88	0.076	0.000	0.300	-0.148	Residual





الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب المؤجلة في معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف.

تم تطبيق الانحدار الخطي للمتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) على التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

الجدول (6) الدالات الاحصائية لعلاقات الارتباط والتفسير بين المتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) على العائد على حقوق الملكية

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	67.111	0.432	0.438	0.662[a]	1
a. Predictors:(Constant) صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)					
b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)					

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 66.2 % ولدينا المقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريبا 43.8 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير 43.8% على المتغير التابع/ العائد على حقوق الملكية مما يعني أن المتغير المستقل (التفسيري– لصافي الأصول الضريبية المؤجلة) استطاع أن يفسر 43.8% من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على حقوق الملكية) (Y) والباقي يعزى الى عوامل أخرى.

كما يظهر الجدول أيضاً تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F=67.11 ومعنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.000) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية sig=0.05. مما يؤكد وجود قوة التفسيرية للنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج ككل دال.

الجدول (7) الدالات الاحصائية لمعادلة التأثير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) والتابع (العائد على حقوق الملكية)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.012	0.007		1.840	0.069
	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.166	0.020	0.662	8.192	0.000
a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)						

ومن خلال الجدول نجد أن بعد المتغير المستقل (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) له دلالة معنوية في هذا النموذج حسب نموذج t حيث دالة المعنوية sig<0.05 حيث قيمتها sig=0.000. ونقبل الفرض البديل (يوجد دلالة معنوية لتأثير الضرائب المؤجلة على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α) وتكون معادلة الانحدار المقدرة هي:

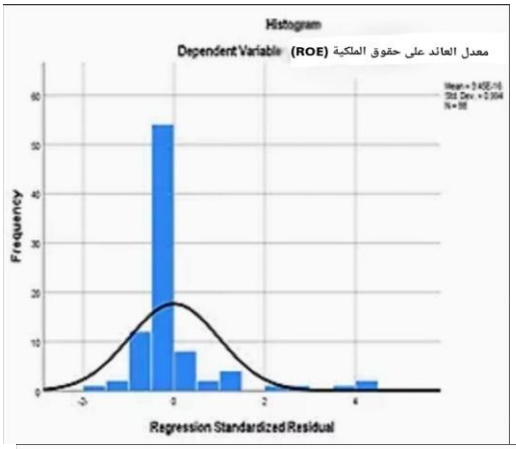
صافي الأصول الضريبية المؤجلة (0.16)+0.012= (معدل العائد على حقوق الملكية)

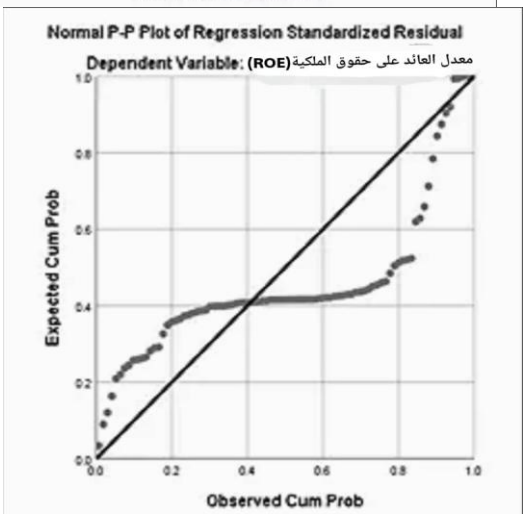
تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في (صافي الأصول الضريبية المؤجلة) بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.16 وهو أثر ايجابي على (العائد على حقوق الملكية).

وفيما يلي جدول دالات البواقي:

Residuals Statistics[a]					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
88	0.051	0.033	0.140	-0.176	Predicted Value
88	1.000	0.000	2.121	-4.136	Std. Predicted Value
88	0.003	0.008	0.026	0.006	Standard Error of Predicted Value
88	0.053	0.032	0.140	-0.215	Adjusted Predicted Value

88	**0.057**	**0.000**	**0.255**	**-0.106**	**Residual**





الفروق في قيم متغيرات الدراسة حسب المصرف خلال الفترة من 2012-2019

تم اجراء اختبار One way anova لمقارنة الفروق تبعا للمصرف حيث نجد ما يلي:

الجدول (8) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق في قيم المتغيرات المستقلة والتابعة تبعاً للمصرف

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.000	7.707	0.001	10	0.006	Between Groups	صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)
		0.000	77	0.006	Within Groups	
			87	0.011	Total	
0.009	2.616	0.013	10	0.129	Between Groups	معدل العائد على الأصول (ROA)
		0.005	77	0.379	Within Groups	
			87	0.507	Total	
0.098	1.691	0.146	10	1.459	Between Groups	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
		0.086	77	6.644	Within Groups	
			87	8.103	Total	

من حيث (**صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)**) نجد أن دالة الاختبار F=7.70 والدلالة الاحصائية Sig=0.000 أصغر من القياسية 0.05 ويوجد فروق ذات دلالة احصائية بين قيم (**صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)**) تبعا للمصرف وبقياس جهة الفروق تم اجراء اختبار تشيفيه حيث نجد أن الفروق لصالح المصرف (بنك الأردن) ثم المصرف (بنك سورية والخليج) ثم (بنك بيبلوس).

صافي الأصول الضريبية المؤجلة (NDTA)			
Scheffe[a]			
Subset for alpha = 0.05		N	bank1
2	1		
	-0.0002	8	8
	0.0001	8	2
	0.0003	8	11
	0.0015	8	3
	0.0032	8	5
	0.0039	8	10
	0.0047	8	7
	0.0080	8	1
0.0111	0.0111	8	6
0.0133	0.0133	8	9
0.0283		8	4

من حيث (معدل العائد على الأصول (ROA)) نجد أن دالة الاختبار F=2.61 والدلالة الاحصائية Sig=0.009 أصغر من القياسية 0.05 ويوجد فروق ذات دلالة احصائية بين قيم (معدل العائد على الأصول (ROA) تبعا للمصرف وبقياس جهة الفروق تم اجراء اختبار تشيفيه حيث نجد أن الفروق لصالح المصرف (بنك قطر الوطني) ثم المصرف (بنك الشرق) ثم (بنك عودة)

معدل العائد على الأصول (ROA)			
Scheffe[a]			
Subset for alpha = 0.05		N	bank1
2	1		
	-0.011	8	9
0.015	0.015	8	3
0.015	0.015	8	2
0.018	0.018	8	11
0.020	0.020	8	10
0.023	0.023	8	4
0.027	0.027	8	7
0.030	0.030	8	6
0.030	0.030	8	8
0.048	0.048	8	5
0.146		8	1

من حيث (معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) نجد أن دالة الاختبار F=1.69 والدلالة الاحصائية Sig=0.098 أكبر من القياسية 0.05 ولا **يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين قيم (معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) تبعاً للمصرف**.

النتائج والتوصيات (Results and recommendations):

النتائج (Results):

1. نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول ما إذا كانت الضرائب المؤجلة تؤثر في معدل العائد على الأصول بالنسبة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تَوضح أن صافي الأصول الضريبية المؤجلة لها تأثير إيجابي بشكل معنوي في معدل العائد على الأصول، وبالتالي فإن الضرائب المؤجلة تؤثر في معدل العائد على الأصول.
2. نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني ما إذا كانت الضرائب المؤجلة تؤثر في معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للمصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تَوضح أن صافي الأصول الضريبية المؤجلة لها تأثير إيجابي بشكل معنوي في معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي فإن الضرائب المؤجلة تؤثر في معدل العائد على حقوق الملكية.
3. يوجد تأثير إيجابي للضرائب المؤجلة في ربحية المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبالتعليق على النتائج السابقة يجد الباحث أن الإدارة في المصارف تعترف بأصول ضريبية مؤجلة ناتجة عن:

- الخسارة الضريبية للفترة.
- الجزء من مصاريف التأسيس التي لا تخص الفترة.
- الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع.

حيثُ يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى خطط الضريبة المستقبلية. ويتم إعادة النظر بالمبلغ المرحل للموجودات الضريبية المؤجلة بتاريخ كل ميزانية. ويتم تخفيض المبلغ المسجل للموجودات الضريبية إلى الحد الذي لا يعود محتملاً توفر ربح ضريبي يسمح باستخدام جزء من أو كامل الموجودات الضريبية المؤجلة ويجب عكس أي تخفيض من هذا القبيل إلى الحد الذي يصبح معه من المحتمل توفر ربح ضريبي كافي.

وتعترف الإدارة في المصارف بالتزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن:

- الأرباح الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع.
- الأرباح الناتجة عن بيع القطع البنيوي (تحويل جزء من مركز القطع البنيوي إلى الليرة السورية).

وتدرج الضرائب الحالية والمؤجلة كمصروف ضريبة دخل أو إيراد ضريبي مؤجل في بيان الدخل باستثناء الضريبة المتعلقة بقياس القيمة العادلة للموجودات متوفرة للبيع، فروق العملة الأجنبية وصافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية التي تسجل في بيان الدخل الشامل. يتم تصنيف هذه البنود المستثناة في وقت لاحق من بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل مع ربحها أو خسارتها الضريبية المؤجلة.

وبما أن الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة (الناجمة عن الخسارة الضريبية) في سنة معينة وإطفائها في سنة أو سنوات لاحقة يعتمد على تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، فإن ذلك يمكّن الإدارة من التأثير في نسبة صافي الأصول الضريبية المؤجلة والتأثير في ربح الفترة مما ينعكس ذلك على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك فإن الاعتراف بالأصول(الالتزامات) الضريبية المؤجلة الناتجة خسائر (أرباح) التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع يؤثر في بيان الدخل الشامل وبالتالي التأثير في حقوق

الملكية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن هناك أثر للضرائب المؤجلة في ربحية المنشأة.

التوصيات (Recommendations)

1. ضرورة الإفصاح عن كامل عناصر الضرائب المؤجلة.
2. على المحليين الماليين الاهتمام بتفسير التغيرات في أرصدة عناصر الضرائب المؤجلة وذلك من أجل إثراء إدراك المستثمرين في تأثيرها على القوائم المالية للشركة.
3. على الهيئات المعنية (المنظمة لعمل المصارف) إصدار التعليمات المنظمة للممارسة المحاسبية ذات الصلة بتقدير درجة التأكد من وجود منافع للأصول الضريبية المؤجلة في الأجل القريب كشرط لإثباتها.
4. مطالبة المصارف إما بإتاحة إقراراتها الضريبية للعامة أو توفير قدر أكبر من المعلومات بقوائمها المالية بتسوية الربح الدفتري والربح الخاضع للضريبة. حيث تطالب المصارف بسرد الفروق الهامة والجوهرية (المؤقتة والدائمة) حيث أن العديد من المصارف تقوم بتجميع البنود مما يصعب من تحديد الفروق الهامة.

المراجع

الرسائل العلمية:

1. أبو زعيتر، باسل رجب، (2006)،"**العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، ص 73.

المجلات العلمية:

1. حزوري، حسن،(2018)،"**العوامل المؤثرة فر ربحية المصارف– دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية**"، مجلة جامعة الفرات، المجلد(10)، العدد (40).

2. فاعور، مؤمنة، (2018)، " **أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية– دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010–2017)**" مجلة جامعة حماة، المجلد (1)، العدد (5).

3. العدي، إبراهيم، (2016)،"**أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية– دراسة ميدانية على الشركات المساهمة في سورية**"، مجلة جامعة البعث، مجلد (38)، العدد (17)، ص ص 69–90.

4. عبد الله، حسين، (2012)،"**أثر الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 34، العدد1.

5. عبد اللطيف، عارف محمد، (2015)،"**العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليهما**"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية– الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب– مصر

6. الساعد، علاء عبد الحسين صالح، (2015)،"**ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها– دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**"، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، عدد1، ص 360.

7. الزبيدي، حمزة؛ الموسوي سعدي،(2015)، "**نظرية الالتقاط المالية وأثرها في تحسين مؤشرات الربحية في المصارف التجارية**"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد (43). ص 46.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Luqman, R. and Shahzad, F. 2012. **"An Association Between Income Smoothing, Income Tax and profitability Rations in Karachi Stock Exchange (An Empirical Investigation)**", Interdisciplinary Journal of Contemporary In Business(IJCRB, Vol.3, No.9,pp.986-990).

2. Dyah Purnamasari,(2019)," **How The Effect Of Deferred Tax Expenses And Tax Planning On Earning Management?",** International Journal of Scientific& Technology research, volume 8, issue 02.

3. Jagwani, B., (2008)," **Accounting for Deferred Taxes (AS 22): Has the Dust Finally Settled in India**? Working Paper, Faculty-Finance, The Icfai National College, Kanpur-India.p5.

4. Chludek, Astrid K.,(2011)," **The Impact of Deferred Taxes on Firm Value- Three Empirical Studies on the Cash Flow and Value Relevance of Deferred Taxes and Related Disclosures**", Cologne Graduate School in Management, Economics and Social Sciences University of Cologne, p 18.

5. Wong, Norman,(2006), "**Accounting for deferred taxes under NZ IAS 12**", University of Auckland Business Review, Vol. 8, No. 1, pp. 55-59,p56.

6. Huang, Der-Fen; Wang, Chao-Lan, (2013**), "Book-tax differences and earnings quality for the banking industry: evidence from Taiwan**", Pacific Accounting Review, Vol. 25 No. 2,, pp. 145-164, p148.

7. Hanlon, Michelle, (2005),"**The Persistence and Pricing of Earnings, Accruals and Cash Flows When Firms Have Large Book-Tax Differences**", The Accounting Review. v. 80, n. 1, p. 137-166,p141.

8. Trivedi, Shilpa, (2010),**"An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat"**, thesis PhD, Saurashtra University.p 236.

9. Monea, Mirela,(2011),"**Analysis of Incomes, Expenses and Profitability in Banks**", Annals of the University of Petroşani, Economics, 11(4), 2011, 199-206, 203.

10. Skinner,D. J.,(2006),"**The Role of Deferred Tax Accounting in the Japanese Banking Crisis**", Journal of Accounting and Economics, 46 (2-3),pp218-239.

11. Wang, Ying; Butterfield, Scott; Campbell, Michael,(2016),"**Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators**", International Management Review, Vol. 12 No. 2.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية http://www.scfms.sy.

تاريخ ورود البحث:2021/6/1
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/10/13